Issue 6476 Thursday 10/10/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6476 الخميس 11 من صفر 1441 هـ 10 من تشرين الاول (اكتوبر) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

الجهل بالشأن المرجعي

علي الشكري
بغداد

منذ سنة 2003 وتحديدا بعد سقوط نظام البعث ، وكل من هب ودب ، المثقف والمدعي ، الجاهل والعالم، المتدين والعلماني بل والوجودي ، يتحدث عن المرجعية ، بل الدول الصغيرة والعظمى شغلها الشأن المرجعي والظاهرة السيستانية ، فالإمام السيستاني ملىء الدنيا وشغل الناس ، فهو ظاهرة بأبوته وحكمته وزهده وعمقه ووسطيته وترفعه عمن اوغل في تجاوزه ، فالإمام السيستاني أب للمسيحي مثلما للمسلم ، وقريب من السني مثلما يقارب الشيعي الوطني . ويقينا أن كل ظاهرة متميزة بارقة تذهب حديث الناس وتشغل اصحاب الاختصاص

دراسة وتحليلا وبحثا وأحيانا تعمقا ، واخطأ كل من لم يقيم الدور الحقيقي للأمام ، فقد ولى بريم مخلفا وراءه ركام من الأخطاء والخطايا التي لا يزال العراق يأن ألما منها ، وهو من قال حينما تصدى الإمام لارتجاله واخطائه "وما معرفة رجال طاعن بالسن بالسياسة وشأنها " وأثبتت التجربة من العالم ومن الجاهل بالسياسة وشؤونها ، فقد رحل بريمر وبقت اثار حكمة السيد المرجع الأعلى .

خروج تظاهرات

ومنذ نشوب الأزمة الأخيرة وخروج تظاهرات الشعب المظلوم إلى الشارع ، والأنظار تصبوا نحو المرجع الأعلى وما سيقول وينصح ، بعد أن اغلق الباب عمن أصم الأذان وأوغل غيا في استبداده وفساده وانبطاحه للخارج ، فتسبب بأخطائه وغض البصر بكل ما يعانيه الشعب من الم وبطالة وفساد وجهل وتراجع بالواقع الصحي وقائمة المُخلف طويلة .

وخرجت المرجعية الدينية عن صمتها الذي عبّر عن امتعاضها من الاداء السيء والارتجال والتخبط ، بعد أن راح الدم العراقي يراق ولا من ضمير يتحرك ، فالشعب لم يخرج بطرا ولا ترفاً ، لكن الحاجة والظلم والاستبداد وقف وراء انتفاضته ، ورجل الأمن لم يقف في وجه الخارج انتفاضا على الظلم بقصد البطش والقتل والتنكيل ، لكنه نفّذ الأمر وبغى من وراء تنفيذه الواجب حماية المتظاهر والأموال العامة والخاصة ، فانتهى الصدام إلى دم عراقي عراقي .

وبعد أن أوضحت المرجعية موقفها الداعي لحقن الدم ، والحفاظ على النفس البريئة ، مذكرة الحاكم بأن الظلم لا يولد الا الاضطراب والكراهية ، والجوع والقهر لا ينتهي الا إلى عدم الاستقرار والجريمة والتخلف والتراجع ، ذكرت الحاكم اليوم بما نصحت به سلفه الراحل سنة 2015 حينما خرجت التظاهرات مطالبة بالإصلاح ، مبينة أن الشعب قد ينتظر لكنه سينتفض إذا لم يجد الاستجابة، لكن التنكر والصد كان جواب الحاكم ، وذكرت اليوم الخلف بما نصحت به السلف بعد أن ارتفعت معدلات الفقر والبطالة ، وازدادت نسبة الأمية والمتسربين عن مقاعد الدراسة ، مؤكدة أن الاستجابة لصوت العقل والإصلاح ربما سيكون الفرصة الأخيرة للخروج من الأزمة التي راحت تستنفذ الصبر ، وكما هو متوقع راحت الأقلام المدسوسة الحاقدة والجاهلة بشأن المرجعية ونظامها وحدودها تتقول بل تتطاول على ما قالت به المرجعية ونصحت ، وهي لم تخرج عن كونها من باقيا النظام الزائل التي اتخذت من الخارج موطنا ومقاما ، أو هي من مدعي الثقافة والعلم ، والثقافة وميادين العلم منها براء . فمرجعية النجف الأشرف التي أرقّت ولما تزل اروقة السياسة العالمية وشغلت محللي كبريات الأجهزة الأمنية ، يقّيمهاجاهل حاقد ، وهو لا يميز بين الولي الفقيه وبين من لا يقول بها ، فمرجعية النجف ليست لها عصا السياسة ولا سوط الحاكم النافذ أمره ، لكنها تنصح وترشد وتبين وتحذر وتنبه ، ولأصحاب الشأن اتباع السراط القويم أو المضي غيا ، فما هلك حاكم الا بظلمه واستبداده وايغاله غيا وتنكره للشعب ، وعلى القائم استحضار تجارب الراحل ، فما رحل السلف الا لانه صم الأذان عن النصيحة ورعاية الله بشعبه ، وإلا فهل خلت خطبة جمعة من التحذير من الإرهاب والدعوة إلى الضرب بيد من حديد على الفاسد ، مرة تذكّر الحاكم وأخرى تدعو النائب وثالثة تتوجه للقاضي داعية إياه إلى إنفاذ حكم القانون ورعاية الله بالشعب ، والفاسد يصول ويجول يبتز ويسرق ويعثي فسادا بالمال والعباد ، فهو المقدم المقدر المتصدر وغيره من الشعب فقير مريض عاطل لا يجد ما يعيل ويطعم ، ولا مجيب للنصيحة فالحاكم يقرب الفاسد ، والنائب يدفع عنه الشبهة بل وينبري في الدفاع عنه ، بل أن حدث جلل يقع إذا ما مس إعلام أو كاتب أو مراقب صاحبه ، وهو بعيد عن يد القضاء وسطوته بلحاظ تعدد المصدات السلطوية وتنوعها ، وإن طالته يد القضاء وساحة النزاع فالجميع ينبري دفاعا عنه كيف لا وهو النزيه الوطني الباذل المقدم الداعم ، وهو من ملئ جيوب وخزائن فاشترى وأغنى واسكن ، وإذا لم يشفع الجميع فقانون العفو العام يشفع له وإن لم يكون مشمول باحكامه ، عجيب أمرك الجاهل بشأن المرجعية العليا ومقامها السامي ودورها الأبوي المحوري ، فبدل من أن يتوجه الحاقد المأزوم بنقده وتقريعه وتجريحه واستهدافه لمن افسد واساء ومكن ، يتوجه بالنقد للموقف الحكيم المتعقل ، وللمنصف أن يسأل عن موقف من راح ينقد عن جهل أو حقد عن موقفه من المرجعية الدينية العليا لو تدخلت بألشان السياسي تنصيباً أو عزلاً أو محاسبة وإقالة الم يكون رده ونقده أن مرجعية النجف الأشرف لا تتبع نظام الولي الفقيه ؟ ما الذي اقحمها في ميدان غير ميدانها ؟

نطاق محدود

أليس الأولى بها التحرك في نطاقها الديني المحدود ؟ وبالقطع سيقول أن النصيحة شأنها والإرشاد عملها والسياسة لغيرها . على مدعي الوطنية الذي نصّب نفسه قيما وواعظا ومقيما وعالما ومرشدا، أن ينفذ سمومه بجسد الفاسد ويوجه سهام نقده لمن اهلك البلاد والعباد بفساده واستبداده واخطائه ، لا أن يتوجه للاب الراعي والناصح المؤتمن بالنقد ، لكن موقفه من كل عابث واضح فهو أما مجالس له أو منظّر لأعماله أو مبرر لأخطائه ، لكن عبث السابق كان أعمق ومكره أكبر ، فزال وإعمار الطغاة قصار ، وظل المنصف الوطني يقيم مواقف المرجع الأعلى ويذكر مناقبه ، فما ضار الحكيم الجاهل ، ولا مس من باع نفسه للخارج ابن الوطن ، قد يُظلل الشعب وقد تُحجب عنه الرؤياوقد تُحرَف الوقائع ، لكن الزبد يذهب جفاء وما ينفع الناس يمكث في الأرض.

□ رئيس هيئة المستشارين لرئاسة الجمهورية

أرقام ..بالعنوان والألوان

عبد الرضا سلمان حساني
بغداد

تتشكّل الأرقام بصورة أو بأخرى من الأعداد 1 الى9 ثم الصفر 0 للإشارة الى شيء معدود أو تسلسل أو عنوانٍ معيّن. ولقد كانت أوّل أداة للعدّ في التاريخ هي أصابع يد الإنسان تلتها أكوام الحصى ثم تشكيلات لخطوط تصنع علامات تعبّر عن أرقام كالتي تستخدم في لعبة الدومينو في الوقت الحاضر.

وعلى مدى عصور الحضارات المتعاقبة التي سادت ومع تزايد الحاجة الى أرقام عالية القيمة، ظهرت لدينا أشكال الأعداد الحالية والتي شهدتها الحضارات الأغريقيّة والبابليّة والرومانيّة ووادي النيل ثم الصينيّون القدماء والهنود.

وفي هذا امقال، نتعرّض الى عناوين بعض الأرقام وقد تداولناها أو تتداولها وأخرى نتواجه معها أو نسمع عنها . وليس لأغراض الدعاية والإعلان أن يرد هنا العديد من نماذج الأرقام لأنّها كانت تشكّل ثماراً لجهود علميّة وتكنولوجيّة مضيئة أنجزها متخصصون عراقيّون أخيار في مؤسّسات عمل عراقيّة لابدّ أن يشار اليها ومنها مانراه أمام اعيننا حاليّاً ومازال معظم العاملين فيها مستمرّين في خدمة العراق وسط كلّ ميدان ورواق ومنهم من يدرج إنجازاته في سيرته الذاتية أينما يكون وحيثما يريد. أرقام مختارة من كواليس تكنولوجيا عراقيّة أورد بعضها هنا حقّقها عراقيّن بناة أمام الأنظار، فطوبى لكم في حلّكم وترحالكم وتأمّلاتكم.

هذه السطور هي تأشير لبعض الأرقام التي كانت في خطوات عمل أو انجاز تكنولوجي تحقق هنا وهناك في المؤسّسة العلميّة العراقيّةقبل العام 2003وأكرّر أنها ليست للدعاية بل من نوافذ ودوافع الإعتزاز والفخر بما كان يتحقّق في بعض أصعدة العمل آنذاك.

تأهيل الصمامات الإلكترونيّة

على مدى أعوام التسعينات (1992 وما بعده) تأسّس في بعض دوائر القطاع الصناعي، التي كانت تديره اللجنة الصناعيّة، برنامج علمي وعملي على أيدي علماء ومهندسين وفنّيين متخصصين لإعادة تأهيل الصمّامات الألكترونيّة العاطلة والذي يُعد من التقانات المتقدّمة حيث كانت تؤهّل بالدرجة الأولى الصمامات الرباعيّة العاملة بقدرة 300 كيلو واط والمستخدمة في محطانت الإرسال الإذاعي لترددات الموجات الإذاعيّة المتوسّطة.

في عمليّة تأهيل أي صمام من هذا النوع، يستوجب إستبدال باعث الألكترونات له (يسمّى علميّاً بالكاثود) وهو شبكة اسطوانية الشكل مصنوعة من أسلاك رفيعة من التنكستن. طول الإسطوانة 20 سنتمتر تقريباً وفيها حوالي 1200 نقطة لحام دقيق كان ينفّذ بإتقان ومهارة في ورشة الصمّامات. بعدها تأتي خطوات التأهيل الأخرى بضمنها تفريغ المنظومة الى ضغوط فوق الواطئة. كانت الصمّامات المؤهّلة تجرّب في الإرسال الإذاعي لتعمل 100 الى مئات الساعات المتواصلةويتابع أدائها بدقة من قبل الجهة المؤهّلة ومهنسي محطات الإرسال التابعة الى الهيئة الهندسيّة والفنّية في وزارة الثقافة والإعلام.

بندول ساعة بغداد

في برج المأمون، تمّ تصميم وتنصيب وتشغيل بندول ساعة بغدادي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي من قبل ملاكات علمية وهندسية عراقيّة متخصصة كفوءة. يبلغ طول بندول الساعة المتدلّي من قمة البرج 45 متراً (معلومة أكّدها د. وليد نصار رجاء). يتحرّك البندول بالطاقة المغناطيسية المتولّدة من مغناطيس صمّمه وبناه وشغّله مهندسون عراقيّن متميّزون في هذا الحقل العلمي ومشهود لهم. لابدّ هنا ان نذكر بأنّه أثناء فترة تنفيذ المشروع ، كان على العاملين تسلّق سلالم متشكّلة من الحبال بإرتفاع 10 أمتلر تقريباً في أعلى البرج لإنجاز معمة تثبيت البندول في حينه. لقد بدأ تثبيت البيانات الأولى للبندول وقراءات الذبذبات بإستخدام بندول بسيط قصير الطول والمألوف لدى الطلبة وم ثمّ استخدام أظوال أخرى لتطبيق التناسب بين زمن الذبذبة والجذر التربيعي للطول ضمن حدود الدقة المطلوبة.

البث الفضائي العراقي

الإرسال الفضائي العراقي المتمثّل بقناة العراق الفضائيّة في حينه شهد هو الآخر إنجازه في العام 1998. لقد تكاتفت جهود عراقيّة خالصة لتنجز المشروع في عمل فعلي على مدى 100 يوماً تقريباً مابين بناء قواعد تنصيب صحن الإتصال بالقمر نايلسات وغرفة الأجهزة الألكترونيّة لإرسال الإشارة الى بالقطاع الهندسي للقمر بمدينة 6أكتوبر المصرية. لقد تضمّن العمل أيضاً ترضيف مقاطع الصحن بدقّة متناهية ليحقق تبئير الإشارات بحزمة الترددات العاملة (تماثليّة ورقميّة). بعد ذلك وفي أشهر العام 1998 إنتظم بث البرامج عبر قناة العراق الفضائيّة بالنمط الرقمي على القمر نايلسات2 بعد انجاز المهمّة بجهود حثيثةمن منتسبي الهندسيّة والفنّية في وزارة الثقافة والإعلام وجهات هندسيّة عراقيّة ساندة.

صورة أخرى(صينيّة البقلاوة)

وفي صورة أخرى من كواليس العمل التي تعبّر عن الجانب الإجتماعي والإنساني في بيئة العمل وتقاليده وهي قصة (صينيّة البقلاوة)، فما هي؟

كان العمل متواصلاً ليلاً ونهاراً في البنايات وبوجود العاملين ومجاميع الإسناد التخصصي. الجميع يعلم بأنّ الجانب الإنساني في العمل هو السائد المعتمد في منظمة الطاقة الذرية (م ط ذ) العراقيّة. وفي منتصف إحدى الليالي الشتائيّة في العام 1987 يأتي السيد رئيس م ط ذ (د همام عبدالخالق عبدالغفور) لزيارة موقع العمل في إحدى البنايات وكما هي عادته في كل ليلة. وأثناء مغادرته وللمزحة أُخبرَ بأنّ أحد العاملين (يشتهي بقلاوة). وماهي الاّ ساعة ونصف بعد منتصف الليل وصلت صينيّة كبيرة من البقلاوة ووُضعت في كافتريا البناية.

وهناك العديد من هذه الحكايات التي تحملها ذاكرة العاملين الكثُر في أروقة عمل تكنولوجيّ عراقيّ في مؤسساته.

آليّات في عناوين

لقد أعطى قانون رعاية العلماء رقم 1 لسنة 1993 زخماً متجانساً لقطاعات العمل المختلفة بدون إستثناء حيث شمل القانون في حينه 139 عالماً عراقيّاً في عموم العراق وبالإختصاصات العلميّة والهندسيّة والطبيّة والإنسانيّة. وفي آليّات أخرى، شهدت المؤسّسات التعليميّة تقدّماً مطّرداً منذ إنعقاد ندوة النهوض بالتعليم العالي في أوائل التسعينات والتي تبعتها برامج تطويريّة مثل آليّة التنسيق بين الجامعات (بضمنها الكليّات الأهليّة التي كانت بعدد أصابع اليد آنذاك) وقطاعات العمل وخطط توسيع قبول طلبة الدراسات العليا في الجامعات العراقية وإشراك كوادر علميّة مؤهّلة بالإختصاص (حملة ألقاب علميةمن العاملين في دوائر القطاع الصناعي) للإشراف على الأطاريح والرسائل والتعرّض للملاكات العلميّة(حضور أساتذة مختصّين مناقشات طلبة الدراسات العليا لتقييم سير ومجريات المناقشة) وإستثمار الورش الفنيّة المتطوّرة لهيئة التعليم التقني وملاكاتها في تصنيع مستلزمات تحتاجها وزارات أخرى . وهناك خطط عمل تكنولوجي حققت مهامها مثل خطة تطوير الارسال الإذاعي والتلفزيوني في العام 1997 وحملة تصليح وتأهيل الأجهزة الطبية في منتصف التسعينات وبرنامج واسع لحوسبة دوائر الدولة في عموم العراق التي استمرّت حتى العام 2001 والعديد من الأنشطة الأخرى والتي أفضل وأجدر من يتحدّث عنها هم المعنيّون بها.

والخلاصة، كانت هناك مشاريع يخطّط لها ومسارات تنفيذ بموجب قواعد بحوث العمليّات بالأرقام وتواريخ إنجاز وأعداد عاملين وجهات مستفيدة من نتائج هذه المشاريع والأمثلة عديدة.

وهنا لاننسى قرارات الأمم المتحدة التي هي الأخرى لها وقع في ذاكرتنا بدءاً بالقرار 687الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 1991/4/3وما تبعه من قرارات.

أرقام متداولة الآن

في هذه الأعوام وبعد العام 2003 صارت تردنا في وسائط الإعلام والأوساط الإجتماعيّة أرقام تشير الى عناوين ومضامين مختلفة ومنها ما يصل الى مليارات وترليونات (أو أجزاء من الكوادراليين) من المبالغ الماليّة. فمثلاً ميزانيّة الإنفاق في العراق للعام 2019 كما وردت في وسائل الإعلام هي (112,6 مليار دولار) محسوبة على أساس سعر برميل النفط هو 56دولاراً. وإنّ ثلاثة أرباع هذه الميزانيّة هو تشغيلي وربع إستثماري في إقتصاد مؤسّس على النفط فقط، تؤشّر صورة من الأرقام منها الرقم 126 وعلى يمينه ثمانية أصفار (بالدولار) أو أحد عشر صفراً(بالدينار العراقي).هذا ماأوردته وسائط الإعلام من أرقام تحتوي مسارات الصرف بين التخطيط وبرنامج الإنفاق الحكومي بالإضافة الى نسبة مئويّة مخصّصة لكلّ وزارة.

وتورد وسائط الإعلام أيضاً برامج وأحاديث عن أعداد هائلة من ملفّات فساد وعدد الفاسدين وأرقام الأموال المختفية والمهدورة. وأصبح المجتمع يتحدّث، إن صحّ القول ومع الأسف، عن (الفاسد المثالي!) بعدما كان يؤشّر على الموظف المثالي والمهندس المثالي والأستاذ الجامعي الأول وإختيار المتميّزين في الإنتاج وكفاءته.

وتُعرض بين الحين والآخر أيضاً أرقام الموازنة وزيادة سقف الإنفاق والمنجز على الأرض الذي يخدم المواطن الأعتيادي ويتحسّس إنعكاساته على بيته وعائلته.

وهناك مؤشّرات على تزايد نسبة الأميّة في العراق بعد العام 2003 والتي يذكر بأنها تسير بإتجاه 18 . بعدما قضي على الأمّية نهائيّاً قبل ذلك.

الرقم 56

في الأدبيّات المألوفة والمنشورة عن رمزيّة الأرقام ومعانيها، يرمز الرقم 56 الى العمل الجماعي والتعبير عن الحريّة والعلاقات المجتمعيّة والعائليّة البنّاءة وذلك بسبب تشكّله من العددين 5 و 6. أمّا في العراق، فقد إشيع إستخدامه مؤخّراً الى الإحتيال والنصب وإنتحال الشخصيّات بسبب ماأصبح يطفو وينتشر على الأرض والشارع بكلّ أسف.

وبالمناسبة فقد ذكر مختصّون بأنّ ميزانيّة الإنفاق للعام 2019 محسوبة على أساس سعر برميل النفط هو 56 دولاراً.

سطور الختام

الكلام الدقيق لايأتي من فراغ، ولكن هناك فراغ في كثير من كلام!

النظم السياسية .. مقاسات أم قوانين؟

علي كريم خضير
بغداد

إن المصلحة العامة أوجدت مجموعة من النظم السياسية التي تحكم الشعوب، لتسهم في استقرارها الأمني، وتعمل على تطورها في شتى الميادين الأخرى. وقد دلت الخرائط السياسية في العالم على أنماط مختلفة في التطبيق، لا يمكن أن تحكمها افتراضات الموقع، أو الجغرافيا، بل هي محكومة بعوامل عدة، من أهمها، المنظومة القيمية للشعوب، والسوسيولوجيا السياسية التي اعتادت أن تحكم بها.

إذ ليس من الحكمة، أو المنطق أن تكون الشعوب حقلا للتجارب، والاختبارات، ذلك ان المنزلقات التي تثيرها هذه التجارب تعد من الخطورة بمكان، ولها مساس مباشر بسلامتها، وأمنها، واستقرارها.

وقد يكون من المستحسن أن تهدف الغايات من تغيير الأنظمة إلى تحسين واقع الفرد والمجتمع في الدولة، ولكن قد تعترض هذه الأفكار بعض المعوقات التي تضع العصا بين دواليب العجلة فتمنعها من السير ، لكي تقتل كل طموحات الإنسان في الوصول الى الهدف المنشود. ومن اجل التغلب على هذه الإشكاليات نحتاج إلى المرونة في التطبيق، لا ان نواجه الأحداث بلون من التوتر والانفعال، لأن هذه المظاهر في أية شخصية هي دليل إفلاس وتمحل، فالارادة الإنسانية لا تقاس في مستوى الظروف الطبيعية، بل إن الشدائد، والصعوبات هي المعيار الحقيقي لموقف القائد والجماعة في احتواء الأزمات، والسيطرة عليها.

وإذا تتبعنا الأحداث الأخيرة في الساحة السياسية في العراق، لا نتردد في القول أن الاخطاء والممارسات السطحية في تبني المعالجات لمشاكل المواطن العراقي، هي صورة أضحت ماثلة للعيان منذ زمن ليس بالقصير، وان الصيحات التي تنادي بالإصلاح من هنا وهناك، لا تعطي انطباعا حقيقيا عن مستوى الجدية في الإصلاح، أو أنها غير مؤثرة في الوسط الإجتماعي تأثيرا بالغا، لافتقادها إلى عنصر هام يتمثل بعدم تنزيه الجهة المطالبة، وبالتالي يصبح مستوى التأثير في الآخرين لا يعادل حتى درجة الصفر، إن لم نقل دون ذلك.

إذن كيف نحقق ذواتنا الوطنية في التعبير عن إرادتنا، وكيف نسير حياتنا بالشكل الصحيح، وبما يتوافق مع تطورات العصر، وبناه الإجتماعية والثقافية؟؟..

حقيقة هذه أمور تحتاج منا إلى تأمل، واسترخاء ذهني في التدابير المستخدمة. فظاهرة بهذه الشاكلة من الفوضى الخلاقة لا تضع العجلة على السكة الصحيحة، ولاتعطي نتائج مرضية ابدا. فالمواطن المتظاهر يمارس الضغط الشعبي بقوة، وعنف أحيانا. ورجل الدولة مضغوط بمهام وواجبات، وإطر محددة من القوانين لا يمكنه الحياد عنها، وكلاهما ذو نصيب من الحق والمعذرة، لا يمكننا تجاهل أيا منهما في ذلك الموطن.

نحن اليوم نريد حلولا جذرية لكي لا نصل إلى طريق مسدود –لا سامح الله – في قابل الأيام. فمادامت قد أشرت – المرجعية وعبر خطابها الأخير – إلى قصور السلطة التشريعية في إنجاز القوانين اللازمة لعمل الحكومة، وأن الأولى تعزو الأسباب إلى تداخل الإرادات السياسية في الولادات القيصرية لهذه القوانين، فلابأس إذن للركون إلى أسلوب جديد في إدارة الدولة يكون بموجبه مجلس النواب العراقي مقتصرا في مهامه على الدور الرقابي فقط، هذا بعد إلحاق جميع الجهات الرقابية في البلاد إلى مسؤوليته بشكل مباشر، لكي يستطيع من ممارسة دوره الرقابي على أكمل وجه، ولكي لا تبقى أمامه أية حجة من عدم التخويل أو ما شابه ذلك.

وتناط مسؤولية التشريع، ومراجعة التشريعات السابقة إلى مجلس جديد يسمى ب(مجلس خبراء التشريع العراقي)، يختار أعضاءه من قبل لجنة يشكلها (رئيس الجمهورية) من كونه (راعيا للدستور)، بالتعاون مع (رئيس المحكمة الاتحادية، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس الادعاء العام). يحددون من خلاله العدد المطلوب لأعضاء المجلس، وصلاحياته، ومهامه، وحقوقه، وفقا للقانون، ويختارون من بين الأعضاء الرئيس للمجلس ونائبيه بعيدا عن المحاصصة، والطائفية، والعرقية. مجلس يسهم في بناء العراق الجديد من خلال الكفاءة، والمهنية، والنزاهة، والوطنية، والحيادية، من جميع اختصاصات البلد(القانون، الاقتصاد، الإجتماع، الثقافة، رجال الدين المخلصين، الزراعة، التعليم، الفنون، ....الخ)، ويكون ارتباطه برئيس الجمهورية (حصرا)، وليس بديوان الرئاسة، ويقف على مسافة واحدة من رئاسة مجلس النواب، ورئاسة مجلس الوزراء في(التوصيات، والمشورة، وإبداء الرأي، والاعتراضات التي يمكن الفصل بها من قبل رئيس الجمهورية، والمحكمة الاتحادية). وبذلك نكون قد وفقنا لبناء عراقا جديدا. وقد عرف كل منا حقه فيه.

الإسلام السياسي .. قمع وإرهاب

طه ياسين
البصرة

مرة أخرى تؤكد لنا حكومات الإسلام السياسي بإنها منظمات إرهابية دموية لاتقل خطورتها عن خطورة المنظمات الإرهابية المعروفة بوحشيتها وبطشها كالقاعدة وداعش، فهذه الحكومات لاتتردد في سفك دماء وتخوين وتكفير كل من يعارض سلوكها او ينتقد سياساتها بالخفاء او العلن، فقتل المتظاهرين دائماً ما تلجأ إليه هذه الحكومات في التعامل مع التظاهرات السلمية التي تنطلق بين فترة وأخرى احتجاجاً على تردي الخدمات وفساد الطبقة السياسية الحاكمة .

والمجزرة التي ارتكبتها حكومة عبدالمهدي ضد المتظاهرين العزل والتي سقط أثرها اكثر من مائة شهيد وأربعة آلاف جريح خلال خمسة أيام فقط، هي إبادة جماعية تندرج في سجل الجرائم ضد الإنسانية وتتحمل مسؤوليتها كافة الإطراف السياسية والدينية المشاركة في بناء وحماية هذا النظام السياسي البائس الذي أوغل في سفك دماء العراقيين منذ تأسيسه عام 2003.

ولم تكن مجزرة "ثوار أكتوبر" الأولى من نوعها، فقد كان لحكومات الإسلام السياسي السابقة تاريخ مخزٍ في التعامل مع الحركات الأحتجاجية؛ حكومة المالكي، مثلاً، تعاملت بالنار والحديد مع مظاهرات الحراك المدني منذ انطلاقها عام 2011 المطالبة بإنهاء المحاصصة الطائفية وإقامة الدولة المدنية فإسقطت، حينذاك، العديد من الناشطين المدنيين بين قتلى وجرحى واعتقلت عشرات آخرين، وواصلت حكومة المالكي النهج ذاته للرد على مطالب متظاهري المحافظات الغربية بإطلاق الرصاص نحو صدور المتظاهرين، قبل ان تتحول تلك المظاهرات من سلمية إلى مواجهات دموية سقطت نتيجتها أغلب المحافظات الغربية و راح ضحيتها الآلاف من العراقيين وتشرد آلاف آخرين.

وفد تقفى العبادي أثر سلفه، المالكي، وأمر القوات الأمنية بقمع وأنهاء المظاهرات التي انطلقت في البصرة في تموز العام الماضي وكانت الحصيلة عشرات القتلى ومئات الجرحى من المتظاهرين العزل.

انتماء ووطنية

ولم يكن الرصاص والغاز المسيل للدموع والكلاب البوليسية، وحدها أدوات لقمع المتظاهرين، بل كانت وسائل الإعلام التابعة إلى أحزاب الإسلام السياسي، تطعن، دائماً، بانتماء ووطنية المتظاهرين وتستخف بمطاليبهم الحقة.

ففي كل مرة تتجدد فيها الاحتجاجات، تطلق، تلك الأبواق الحزبية، تهمة جديدة بحق المتظاهرين، وتعددت التهم بين بعثيين وعملاء أسرائيليين ومندسين ومخربين، ومثيرو الشغب ومتآمرين! ومن جهة أخرى تسعى حكومات الإسلام السياسي، دائماً، إلى تغييب وطمس الحقائق عن الرأي العام العالمي والمحلي، من خلال قطع خدمة الأنترنت مع انطلاق كل تظاهرة مطالبة بالإصلاح والتغيير، إما حق التعبير والاتصال، الذي كفله الدستور. فلا قيمة له لدى هذه الحكومات لأنها، ببساطة، لاتؤمن بحقوق الإنسان والحريات العامة وترى الدستور مجرد حبر على ورق.

وللممارسات الإرهابية التي تنتهجها السلطة ضد المواطنين دلالة واضحة على انسياق القوات المسلحة وراء اهواء الطبقة السياسية الحاكمة، فلو التزمت المؤسسة العسكرية بحماية الشعب وعدم انصياعها للقرار السياسي، لما استطاعت حكومات الاسلام السياسي المتعاقبة من مواصلة ممارسات البطش والتنكيل ضد ابناء الشعب المطالبين بتوفير ادنى مقومات الحياة، لكن القوات المسلحة بجميع صنوفها سقطت، كما في حقبة البعث، أسيرة بيد الطبقة السياسية وصارت اداة قمع وترهيب تستخدمها السلطة لسحق اي حركة قد تشكل خطراً على مصالح أحزابها أو تؤثر على عمليات الفساد الكبيرة المتواصلة منذ العام 2003 وهذا مايفسر سعي حكومات الإسلام السياسي إلى أفراغ القوات المسلحة من الشخصيات الوطنية البارزة التي تشك في ولائها لها .

سلطة الاسلام

ولم تتوقف سلطة الإسلام السياسي عند اخضاع مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية لسيطرتها، بل قضت وبشكل تام على المؤسسات والهيأت المستقلة التي تمتلك القدرة على التأثير على الرأي العام وإمكانيات المساهمة والمشاركة بإعداد وتنفيذ السياسة الوطنية اقتصادياً واجتماعياً، كالنقابات العمالية مثلاً، التي تكمن قوتها في قدرتها على التعبئة الجماهيرية وتنظيم الاحتجاجات والدعوة إلى الاضرابات، مثلما فعلت النقابات العمالية في تونس ومصر والسودان، حيث استطاعت، تلك النقابات، قيادة الأحتجاجات الجماهيرية واسقطت أنظمة ديكتاتورية خلال فترة وجيزة من الزمن، لكن النقابات العمالية في العراق أجساد مشلولة غير قادرة على الحركة او أحداث اي تأثير في السياسات العامة.

ولاشك في أن سبب سياسية الإرهاب والقمع والدكتاتورية التي تمارس ضد المتظاهرين، سببها هو خوف حكومات الإسلام السياسي من فقدانها السلطة ومكاسبها الحزبية الضيقة، إضافة إلى طبيعة عقيدتها الفكرية التي تدعوا إلى سحق الرأي الآخر! ولكن مهما تعددت وتنوعت أدوات القمع والإرهاب فلن تردع أولئك الشبان الذين عقدوا العزم على تخليص البلد من هذه الطغمة السياسية المتوحشة، وقد مضوا في ثورتهم بعد أن فضحوا زيف الانتخابات وكذبة الديمقراطية.